

للنشر الفوري  
24 نوفمبر 2014

## الانتخابات الرئاسية الاولى في تونس: خطوة إيجابية نحو الأمام

العاصمة واشنطن - تمثل الانتخابات الرئاسية التونسية الجارية في 23 نوفمبر 2014 خطوة فارقة أخرى في انتقال البلاد نحو الحكم الديمقراطي. صرح مراقبو المعهد الجمهوري الدولي بالتالي: "كانت أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في تونس منظمة وتمت ادارتها بشكل جيد مما سمح للناخبين بالتعبير الديمقراطي عن ارادتهم في صندوق الاقتراع".

ويثني المعهد الجمهوري الدولي على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على استجابتها السريعة للدروس المستفادة من إنتخابات 26 أكتوبر التشريعية لتحسين سير عملية الانتخاب الرئاسي. وكانت الإجراءات الفورية المتخذة من قبل الهيئة لتحسين إدارة الإنتخابات مثيرة للإعجاب نظراً للفواصل الزمني القصير بين الإنتخابات.

وقد عبر عضو الكونغرس السابق جيم كولبي رئيس وفد المعهد الجمهوري الدولي بالشراكة عن اعجابه بالتغييرات السريعة التي تمت في فترة شهر بين الإنتخابات. واصل قائلاً: " كل الظروف في تونس الآن ملائمة لتتقدم في انتقالها الديمقراطي مع إمكانية وقوع جولة حسم رئاسية في الثامن والعشرين من ديسمبر. من المحبذ من الحكومة الائتلافية القادمة، التي ستضع اليد في اليد مع الرئيس القادم، إلى التحرك بسرعة لخلق الثقة لدى المواطنين في المؤسسات الديمقراطية المكونة حديثاً.

كما أضافت رئيسة الوفد بالشراكة و عضوة البرلمان الاسباني مارتا غونزالس فاسكيس أنها "تحمست لرؤية عدد ناخبات مشابه لعدد الناخبين الذكور و لاحظت شعوراً واضحاً بالفخر و الاعتزاز لدى المسؤولين على الانتخابات و الناخبين على حدّ سواء".

راقب ملاحظو المعهد الجمهوري الدولي الثمانية و الخمسون (58) في تونس و في الخارج عملية التصويت والفرز في أكثر من 230 مركز إقتراع. بالإضافة إلى المراقبين في تونس، راقب مبعوثو المعهد الجمهوري الدولي في إنجلترا، فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة عمليات التصويت التي قام بها التونسيون المقيمون بالخارج.

توفّر اللوحة الفوريّة **بالعربية** و الفرنسية التي يقدّمها المعهد الجمهوري الدولي مع هذا البيان الأولي أداة مرجعية ميسرة حول أداء تونس وذلك عبر عدة أقسام تتضمن:

- القوانين الانتخابية، الإرشادات و الإجراءات
- المحيط الانتخابي
- النزاهة الانتخابية
- تعزيز قدرات الناخب
- حرية الصيت بحملة
- مشاركة النساء والشباب
- حرية المشاركة
- لوجستية يوم الإنتخابات
- عمليات الفرز والعد

تستعمل اللوحة الفورية مؤشرات رئيسية مستندة على معايير دولية لإجراء انتخابات ديمقراطية حرّة و شفافة لتعيين قيمة أساسية للمؤشرات استناداً إلى ملاحظات مراقبي المعهد الجمهوري الدولي.

## تحليل لللمحة الفورية للانتخابات

### التحضيرات اللوجستية المرتبطة بالعملية الانتخابية و يوم الاقتراع

#### التحسينات المُدخلة على سير العملية الانتخابية

يبدو أن العاملين بالمراكز أكثر تدريباً وتنظيماً ولهم فهم أفضل للإجراءات الانتخابية. لاحظ مراقبو المعهد الجمهوري الدولي، كما هو الحال بالنسبة لانتخابات أكتوبر، حضوراً للقوات الأمنية داخل مراكز الاقتراع في بعض الجهات، لكن لم يتدخل حضورهم في العملية الانتخابية ولم يبدو كنوع من التخويف.

تم القيام بعدة تحسينات تقنية ومنها استعمال المسطرة من قبل أعوان الهيئة في مراكز الاقتراع لتحسين انتظام توقيعات الناخبين في السجل، كما ساهم عدم الإبقاء على بطاقات تعريف الناخبين لدى الأعوان حتى إدلائهم بأصواتهم في تسهيل عملية الاقتراع بطريقة أشد سلاسة و هذان تغييران أدخلتا بعد انتخابات أكتوبر التشريعية وساهما في تحسين عملية الانتخاب.

أشار ملاحظو المعهد الجمهوري الدولي في الخارج الى أن نسبة منع الناخبين التونسيين من التصويت انخفضت في انتخابات 23 نوفمبر الرئاسية وأثنوا على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و هيئاتها الفرعية بالخارج لادخال تحسينات سريعة متعلقة بتدقيق سجل الناخبين في مراكز الانتخاب خارج الجمهورية التونسية.

#### تدعيم الشفافية

لاحظ المعهد الجمهوري الدولي أيضاً أنّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بذلت جهوداً حثيثة في الفترة التي سبقت انتخابات 23 نوفمبر في التواصل مع الجمهور ووسائل الإعلام على نحو أكثر توازناً مما كان عليه الحال في انتخابات 26 أكتوبر لتزويد الناخبين بالمعلومات الانتخابية الهامة. يشجع المعهد الجمهوري الدولي الهيئة على مواصلة جهودها في الاتصال الاستباقي مع الجمهور في وقت مبكر من الانتخابات المقبلة، بما في ذلك في جولة الحسم الرئاسية يوم 28 ديسمبر.

#### النجاعة الانتخابية

من التوصيات الرئيسية التي قدّمها المعهد الجمهوري الدولي في بيانه حول الانتخابات التشريعية نقطة تتعلق بتوزيع الناخبين داخل مركز اقتراع واحد على مكاتب الاقتراع. لاحظ المعهد الجمهوري الدولي أن تقسيم الناخبين وفقاً لتسلسل أعداد بطاقات التعريف الوطنية يؤدي إلى فصل الناخبين من كبار السن عن الناخبين الأصغر سناً مما أدى إلى إطالة وقت الإنتظار للناخبين وخلق أعباء أكبر لبعض العاملين في الانتخابات. أوصى المعهد الجمهوري الدولي بتغيير طريقة التقسيم داخل مراكز الاقتراع، مثل لقب وعنوان المنزل أو التوزيع العشوائي حسب أعداد البطاقات لتخفيف العبء على العاملين في مراكز الاقتراع. و لكن لم يتم أخذ هذا التغيير بعين الاعتبار من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في انتخابات 23 نوفمبر على الرغم من أنها لم تسفر عن حرمان الناخبين من التصويت. يوصي المعهد الجمهوري الدولي مرة أخرى بالقيام بدراسة جادة حول توزيع الناخبين داخل مراكز الاقتراع قبل الانتخابات المقبلة.

#### عملية عد الأصوات

بما أن المعهد الجمهوري الدولي قام بملاحظة عملية العد في الانتخابات التشريعية التي اجريت في أكتوبر 26 وكذلك الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر، ينصح المعهد الجمهوري الدولي الهيئة بتوفير إرشادات أكثر تحديداً للعاملين بالانتخابات القادمة حول عملية العد وذلك لتقصير وقت العد وخلق إنتظام في إجراءات العد في مكاتب الاقتراع في تونس التي تفوق 10,000 مكتباً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الهيئة توفير إرشادات واضحة للمراقبين المحليين وممثلي الأحزاب أو المترشحين الموجودين في مركز الاقتراع.

#### نزاهة الانتخابات

##### تمويل الحملة

وصل عدد من الاتهامات الى مسامح المعهد الجمهوري الدولي حول تمويل الحملات الانتخابية بصورة غير قانونية خلال فترة ما قبل الانتخابات و لكن لم يوجد أي إثبات لهذه الاتهامات. وجد المترشحون صعوبة في الالتزام بجميع الترتيب لأن قانون تمويل الحملات الانتخابية الراهن في تونس يتسم بالغموض والتعقيد. سيكون المترشحون وحملاتهم أقل قدرة على التحايل على أنظمة تمويل الحملات الانتخابية في المستقبل اذا تم تبسيط قواعد تمويل الحملات الانتخابية و التواصل حولها بشكل واضح. يوصي المعهد الجمهوري الدولي مجلس نواب الشعب القادم في تونس بالانعكاف على دراسة القواعد الحالية المنظمة لسقف التمويل العمومي، والتبرعات الفردية وتقديم تقارير النفقات المالية لتحديد ما إذا كان يمكن إرساء نظام مبسط أكثر يعكس بشكل أكثر دقة الإنفاق داخل الحملات. و يجدر الإشارة الى أنّ القواعد المبسطة تجعل التطبيق و الانفاذ أشدّ فعالية من قبل الهيئات المكلفة.

## شراء الأصوات

يُعدّ تقديم مقابل مالي للأصوات من أهمّ الشكايات الصادرة بحق المترشحين. وبالرغم من صعوبة إثبات هذه الاتهامات فإنّ تواتر الشكاوى يكشف عن مشكل كامن في مسار الحملة الانتخابية. يسمح الغموض وعدم وجود تدابير كافية لإنفاذ القانون المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية بشراء الأصوات مع وجود فرصة ضئيلة جدًا للوقوع تحت طائلة العقوبة. و يعدّ اعداد لوائح تمويل الحملات الانتخابية بطريقة أكثر وضوحا ومدعمة بأدوات إنفاذ قابلة للتطبيق أمرا حاسما في المسعى لتقليص شراء الأصوات والمخالفات المماثلة.

من الضروري للقادة السياسيين والمترشحين أن يقودوا الطريق في كنف الاحترام للقانون في السياق الديمقراطي الانتقالي في تونس. بالإضافة الى الجوانب المرتبطة بقانون تمويل الحملات الانتخابية التي ينبغي تعديلها لتحسين الامتثال والإنفاذ يجب على القادة السياسيين أن يقدموا المثل في احترام سيادة القانون.

## حرية القيام بالحملة

وضع الاطار التنظيمي للحملة عينا لا ميرر له على المترشحين وحملاتهم في الانتخابات الرئاسية بقدر ما فعل للأحزاب السياسية والقوائم المترشحة في الانتخابات التشريعية. وتعدّ اللوائح المعقّدة والعلوية حول أنشطة الحملة والدعاية قدرة الناخبين على اتخاذ خيارات مدروسة بشأن المترشحين في العملية الانتخابية الديمقراطية الوليدة في تونس. كما تعيق القيود غير الضرورية المفروضة حول الوقت المخصّص للمترشحين لعرض برامجهم السياسية على شاشات التلفزيون والتي تمنعهم كذلك من خوض الانتخابات الرئاسية تحت راية أحزابهم السياسية في جهودهم الرامية إلى التواصل مع الناخبين حول برامجهم السياسية القائمة على القضايا. جنبا إلى جنب مع فترة الحملة المحدودة بشكل مفرط، تعطي الترتيب الحالية الأفضلية للحملات القائمة على الأشخاص مقارنة بالحملات القائمة على تبادل أعمق للأفكار والسياسات. يوصي المعهد الجمهوري الدولي بمراجعة قواعد الحملة الانتخابية للسماح للأحزاب السياسية والمترشحين مستقبلا بالتفاعل بحرية أكبر مع الناخبين.

## مشاركة النساء والشباب

أشار المعهد الجمهوري الدولي في **بيانه حول انتخابات 26 أكتوبر التشريعية** الى أن عدد الناخبين الشباب الذين صوتوا لم يضاع عدد الناخبين الأكبر سنا. ويبدو أن هذه النزعة المغلقة تواصلت في الانتخابات الرئاسية يوم 23 نوفمبر. على الرغم من أن مشاركة الشباب في الانتخابات تعتبر تحدياً في الكثير من الديمقراطيات، فإن دور الشباب التونسي في الثورة التونسية يجعل مشاركتهم في المسار السياسي أكثر أهمية. كما صرّح المعهد الجمهوري الدولي في بيانه السابق، "من الجليّ أنّه يجب تحفيز المشاركة المدنية للشباب التونسي إذا كانت تونس تصبو لتحقيق قدراتها الديمقراطية الكاملة

وفقا لملاحظي المعهد الجمهوري الدولي المنتشرين في كافة أنحاء البلاد، ظلت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية عالية و تحمّس المعهد الجمهوري الدولي لرؤية عدد مرتفع من النساء يصوتن في الانتخابات الرئاسية كما كان عليه الحال في الانتخابات التشريعية. ويشيد المعهد الجمهوري الدولي أيضا بالمرشحة الوحيدة كلثوم كئو لريادتها في أول انتخابات رئاسية في البلاد.

## معلومات عامة

قائد الوفد في تونس هو جيم كولبي عضو الكونغرس الأمريكي السابق (الدائرة الثامنة – ولاية أريزونا) الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي، وهو عضو بارز في **صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة** العبر-أطلسي، و مارتا غونزاليس فاسكيز، عضوة البرلمان الإسباني عن كورونا، و **جودي فان ريبست**، النائب التنفيذي لرئيس المعهد الجمهوري الدولي.

من أعضاء بعثة الملاحظة نذكر أيضا:

- مارتن باير، وهو شريك في شركة كايل هاوس غروب ومستشار سابق في السياسة الخارجية للسنتاتور السابق جون أ. سنونو.
- **بول دي غريغيو، مستشار رابطة الهيئات العالمية للانتخابات؛**
- أليسون ب. فورتية، وهي عضو في مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي وعضو في مجلس أمناء مؤسسة **فريدم هاوس**.
- ماري كاترين هام، المحررة العامة لهوت اير و احدى المساهمين في قناة فوكس نيوز.
- ستيفن ليتشي من كندا، نائب مدير الاتصالات في **مكتب رئيس الوزراء**.
- فنسنت تالفاس، مدير ديوان وزير الفرنسي الأسبق للميزانية والحسابات العامة والخدمة العامة وإصلاح الدولة، و
- تشيس أنترماير، سفير الولايات المتحدة السابق لدى قطر والمدير السابق لصوت أمريكا.

و راقب مراقبو الانتخابات على المدى الطويل التحضيرات الانتخابية والحملات الانتخابية التي سبقت يوم الانتخابات

بالإضافة إلى الملاحظين في تونس، راقب ملاحظو المعهد الجمهوري الدولي في إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة تصويت المواطنين التونسيين الذين يعيشون في الخارج.

من بين هؤلاء الملاحظين نذكر:

- كول بوكفيلد، مدير الترافع في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.
- سيمون هاتزلر، وهو ناشط سياسي مع الاتحاد الاجتماعي المسيحي في ألمانيا.
- دنكان ماكفارلين، وهو مستشار لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية في المملكة المتحدة
- ايفان أوكونيل، مدير الاتصالات في المعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية.
- أليكس رسل، وهو شريك في برنامج مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.
- كريستيان ساندامير، مساعد مدير المكتب الدولي للاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا.
- أروى الشوبكي، مدير التطوير والاعلام في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط. و

سكوت ماستيك، مدير برامج المعهد الجمهوري الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي شارك أيضا في البعثة. مراقبو المعهد الجمهوري الدولي على المدى الطويل، الذين توجدوا في تونس منذ أوت 2014 لرصد أجواء ما قبل الانتخابات و التحضيرات للانتخابات، عملوا أيضا بصفة ملاحظ في يوم الانتخابات.

التقى الملاحظون بممثلي أحزاب سياسية ومسؤولي الانتخابات التونسيين كما أطلعوا على حقوق ومسؤوليات الملاحظين الدوليين وقانون الانتخابات التونسية.

يدعم المعهد الجمهوري الدولي إعلان المبادئ لمراقبي الانتخابات الدوليين ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، ومنذ سنة 1983، قام المعهد الجمهوري الدولي بمراقبة 202 عملية انتخابية في 56 بلدا من خلال بعثات مراقبة الانتخابات الدولية

تقارير المعهد الجمهوري الدولي السابقة حول المسار الانتخابي في تونس:

- بعثة الانتخابات التونسية رقم 1: تسجيل الناخبين
- بعثة الانتخابات التونسية رقم 2: تسجيل الناخبين
- بعثة الانتخابات التونسية رقم 3: فترة ما قبل الانتخابات
- التقرير التقييمي للمعهد الجمهوري الدولي و المعهد الديمقراطي الوطني (التقرير الكامل باللغة الإنجليزية والعربية والفرنسية)
- البيان الأولي للمعهد الجمهوري الدولي حول الانتخابات التشريعية في تونس (متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية)
- لمحة فورية عن الانتخابات: الانتخابات التشريعية في تونس 2014 (متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية)

###